# لفظة ( ما أراه ) عند الإمام أحمد في كتابهِ العلل

# The word (what I see) according to Imam Ahmad in his book "Ills"

أ.م.د. ميسر علي عبد محمد

M.D. Maysar Ali Abdul Muhammad

جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات/ قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

## ملخص البحث

هذا البحث محاولة متواضعة للكشف عن منهج الإمام أحمد في تعليله للأحاديث، من خلال تتبع أقواله وأحكامه في كتابه (العلل ومعرفة الرجال) برواية ابنه عبد الله والغرض هو معرفة مصطلحات هذا الإمام، وألفاظه المستعملة في تعليل الأحاديث، والقرائن المعتمدة في التعليل، ثم معرفة الاتفاق أو الاختلاف بينه وبين نقاد الحديث وأئمته، وإذا ما قلَّبت في (كتاب العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد؛ لوجدت فيه جملة من المصطلحات، والتي تحتاج للكشف عن معناها، ومراد الإمام أحمد من استخدامها، وقد اخترت من بين هذه المصطلحات: مصطلح (ما أراه) فتناول البحث بالدراسة والتحليل المواطن التي استعمل فيها الإمام أحمد هذا المصطلح، في كشفه عن علل الأخبار، أو الحكم على رواتها.

ثم استخلاص النتائج منها، ومقارنة ذلك بما عند غيره من الأئمة المتقدمين.


الكلمات المفتاحية: العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد، ما أراه .

**Abstract**

This research is a modest attempt to reveal the approach of Imam Ahmad in his explanation of hadiths، by tracing his sayings and rulings in his book (Ills and Knowledge of Men) according to the narration of his son Abdullah

The purpose is to know the terminology of this imam، and his words used in the reasoning of hadiths، and the evidence adopted in the

reasoning، then to know the agreement or disagreement between him and the hadith critics and imams.

And if you turn in (The Book of Ills and Knowledge of Men) by Imam Ahmad; I would have found in it a number of terms، which need to reveal their meaning، and what Imam Ahmad intended to use.

I have chosen from among these terms: The term (what I see)

The research dealt with the study and analysis of the citizen in which Imam Ahmad used this term، in revealing the ills of the news، or judging its narrators.

Then draw conclusions from it، and compare it with that of other early imams.

Keywords: ills and knowledge of men، Imam Ahmed، what I see

## المقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، فإنَّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة.

وبعد:

فإن الله عز وجل بعث نبيه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بالهدى ودين الحق وأيده بالوحيين كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تكفل الله بحفظ كتابه فقال: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون} [الحِجر:٩]، ويستلزم ذلك حفظ السنة لأن السنة مبينة للقرآن مفسرة له، قال تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النحل:٤٤].

ومن حفظ الله للسنة أن قيض لها ثلة من عباده العلماء العاملين تنوعت مجالات خدمتهم للسنة النبوية من حفظ وضبط وتدوين وتمييز صحيحها من سقيمها حتى وصلت إلينا غضة طرية .

وكان من هؤلاء الذين قيضهم الله لحفظ السنة الإمام أحمد بن حنبل، وقد اشتمل كتاب «العلل ومعرفة الرجال» على جملة من الدرر والفرائد في كثير من علوم الحديث التي لا يستطيع أن يقدرها إلا من طالع الكتاب.

وهذا البحث يستخرج واحدة من كنوز مسائله، والتي يعلم من خلالها قدر هذا العالم الجليل.

ألا وهي الكشف عن المواطن التي استخدم فيها الإمام أحمد مصطلح (ما أراه).

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس وهي على النحو التالي:

- المقدمة.
- المبحث الأول: مواضع استعمال لفظة (ما أراه) في باب العلل.
- المبحث الثاني: مواضع استعمال


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لفظة (ما أراه) في باب الجرح والتعديل

- الخاتمة: وتشتمل على النتائج.
- الفهارس: وتشتمل على فهارس المراجع والموضوعات.

## المبحث الأول: مواضع استعمال لفظة (ما أراه) في باب العلل

أولا- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه):

قال عبد الله بن أحمد[1]: حَدثني أَبي، قال: حدثنا يَحيى بن سَعِيد[2]، عن شُعبة[3]، عن مُعَرِّف، عن زَكَرِيَّا، عن الشَّعبِي[4]، في رجل دخل في خفه حصاة، فخلعه؟ قال: يتوضأ.

سألت أَبي، من زَكَرِيَّا هذا؟ قال: أظنه زَكَرِيَّا بن أَبي العَتِيك، وما أراه ابن أَبي زَائِدَة. قلت: من مُعَرِّف هذا؟ قال: ما أدري من مُعَرِّف، أظنه قال: وما أراه مُعَرِّف بن واصل.[5]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه) فقد استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) لنفي كون راوي الأثر عن شعبة

(١) هو: عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، البغدادي، أبو عبد الرحمن، حافظ الحديث، من أهل بغداد. من تصانيفه: « الزوائد « على كتاب الزهد لأبيه، و»زوائد المسند» وغيرها.[تهذيب التهذيب ٥ / ١٤١، وطبقات الحفاظ ص ٢٨٨، وطبقات الحنابلة ١ / ١٨٠].

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ، أبو سعيد، القطان التميمي، (١٢٠ - ١٩٨ هـ) من حفاظ الحديث، ثقة حجة، من أقران مالك وشعبة. [تهذيب الأسماء واللغات ١٥٤/٢، وتذكرة الحفاظ ٢٩٨/١، وشذرات الذهب ٣٥٥/١].

(٣) هو شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام، الأزدي العتكي (٨٢ - ١٦٠هـ)، عالم أهل البصرة وشيخها، حافظ، مفسر، أمير المؤمنين في الحديث.[تاريخ بغداد ٩ / ٢٥٥، سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٠٢، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٤٤، معجم المؤلفين ٤ / ٣٠١]

(٤) هو عامر بن شراحيل الشعبي (١٩ - ١٠٣ هـ). راوية فقيه، من كبار التابعين. اشتهر بحفظه. [تذكرة الحفاظ ١ / ٧٤ - ٨٠؛ والوفيات ١ / ٢٤٤؛ والبداية والنهاية ٩ / ٤٩؛ وتهذيب التهذيب ٥ / ٦٩]

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢٧٥/١)

هو زكريا بن أبي زائدة، ولكنه زكريا بن أبي عتيك.

وفي ذلك تضعيف منه لهذا الأثر، فزكريا بن أبي عتيك[١]: مجهول الحال، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١٣٩٢)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/٥٩٥)، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، في حين أن زكريا بن أبي زائدة: ثقة وكان يدلس[٢] .

وقد قال أحمد عنه: ثقة، حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد.[٣]

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد لقد وافق يحيى بن معين[٤] الإمام أحمد فيما ذهب إليه، فرجح أنه: زكريا بن أبي عتيك، فقد قال: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ مُعَرِّفٍ، عَنْ زَكَرِيَّا، - قَالَ: أَبُو زَكَرِيَّا يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَتِيكٍ -، عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي رَجُلٍ وَقَعَ فِي خُفَّهِ حَصَاةٌ، فَخَلَعَهُ «، قَالَ: «يَتَوَضَّأُ»»[٥]

ثانياً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه):

قال عبد الله بن أحمد فى « العلل ومعرفة الرجال « (٥٧٣) : «قال أبى - يعنى: أحمد بن حنبل - فى حديث وكيع[٦]، عن

(١) هو: زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي الْعَتِيكِ الْكُوفِيُّ، وَاسْمُ أَبِيهِ حَكِيمٌ، فَأَظُنُّهُ الحبطي. اختلف في وفاته: ١٦١هـ، أم ١٧٠ ه ينظر: تاريخ الإسلام (٣٦٧/٤).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب (٢٠٢٢)

(٣) بحر الدم (٣١٥)

(٤) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا (١٥٨ - ٢٣٣ هـ) من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله. من تصانيفه: ((التاريخ والعلل))؛ و((معرفة الرجال)) [وتذكرة الحفاظ ٢/ ١٦؛ وتهذيب التهذيب ١١ / ٢٨٠ - ٢٨٨]

(٥) (الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد) (٧٨)

(٦) هو وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان، الرؤاسي (١٢٩ - ١٩٧ هـ). فقيه حافظ للحديث، واشتهر حتى عد محدث العراق في عصره. من تصانيفه: « تفسير القرآن «، و « السنن «، و « المعرفة والتاريخ «. [تذكرة الحفاظ ١ / ٢٨٢، وحلية الأولياء ٨ / ٣٦٨، والجواهر المضية ٢ / ٢٠٨، والأعلام ٩ / ١٣٥] .


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

سفيان[1]، عن منصور[2]،

عن إبراهيم[3] في المسلم يقتُلُ الذميَّ خطأً؛ قال: كفارتهما سواء. قال أبى: ليس يرويهُ أحدٌ غير وكيع، ما أُراه إلاَّ خطأً « اهـ.[4]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

لإثبات ضعف هذا الخبر، إذ قد انفرد به وكيع.

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد :

لم يوافق الإمام أحمد أحد من أئمة العلل على ما ذهب إليه من انفراد وكيع بالخبر.

ج. القول الراجح :

لم يتفرد بهذا الخبر وكيع ولا سفيان الثوري، فقد رواه عبد الرزاق فى « المصنَّف « (ج ١٠ / رقم ١٨٥٠٠) عن معمر[5] والثوريّ معاً؛ عن منصور عن

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري (٩٧ - ١٦١ هـ). أمير المؤمنين في الحديث. مات بالبصرة مستخفيا. من مصنفاته ((الجامع الكبير))؛ و ((الجامع الصغير)). [الأعلام للزركلي ٣ / ١٥٨؛ والجواهر المضية ١ / ٢٥٠؛ وتاريخ بغداد ٩ / ١٥١]

(٢) هو: منصور بن المعتمر أبو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ الحافظ، الثَّبت، القدوة (ت: ١٣١-١٤٠ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٠٢/٥)، وتاريخ الإسلام (٧٤١/٣)، وتهذيب التهذيب (٣١٢/١٠)، وتهذيب الكمال (١٠٩/٣٥).

(٣) إبراهيم النخعي (٤٦ - ٩٦ هـ) هو إبراهيم بن زيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران. فقيه العراق. أخذ عنه حماد بن أبي سليمان وسماك بن حرب وغيرهما. [تذكرة الحفاظ ٧٠/١؛ وطبقات ابن سعد ١٨٨/٦-١٩٩].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤٣٣) من حديث يحيى بن سعيد، عن أشعث، عن الحسن، قال: «إذا قتل المسلم الذمي خطأ، فليس عليه كفارة»، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٤٣٤) من حديث وكيع، عن سفيان، عن الشعبي، في المسلم يقتل الذمي خطأ، قال: «كفارتهما سواء»

(٥) هو معمر بن راشد بن أبي عمرو، أبو عروة، الأزدي، الحداني بالولاء (٩٥ - ١٥٣هـ)، فقيه حافظ للحديث، متقن، ثقة، [تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٤٣، وميزان الاعتدال


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ابراهيم قال: « ديةُ الذميِّ؛ دية المسلم »، فقد تابع وكيعاً: عبد الرازق، وتابع الثوريَّ: معمرُ بن راشد.

ثانياً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه):

قال عبد الله بن أحمد: «سَمِعت أبي يَقُول طَلْحَة بن يحيى أحب إِلَيّ من بريد بن أبي بردة بريد يروي أَحَادِيث مَنَاكِير وَطَلْحَة حدث بِحَدِيث عُصْفُور من عصافير الْجنَّة حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا بن فُضَيْل[1] عَن الْعَلاَء أَو حبيب بن أبي عمْرَة[2] قَالَ أبي وَمَا أرَاهُ سَمعه إِلاَّ من طَلْحَة يَعْنِي بن فُضَيْل»[3]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) يشير بذلك إلى انفراد طلحة بن يحيى بحديث (عصفور من عصافير الجنة)؛ إذ أن ابن فضيل لم يسمعه إلا منه، وفي هذا تضعيف منه لهذا الخبر، قال أبو بكر الخلال[4]: أخبرنى منصور بن الوليد أن جعفر بن محمد حدثهم قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن أطفال المسلمين؟ فقال: ليس فيهم اختلاف أنهم فى الجنة.

أخبرنى عبد الله الميمونى أنهم ذاكروا أبا عبد الله فى أطفال المؤمنين وذكروا له

---

٣/ ١٨٨].

(١) هو: مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلِ بنِ غَزْوَانَ الضَّبِّيُّ مَوْلاَهُم (ت: ١٩٥ هـ)، وَثَّقَهُ: يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ. ينظر: الجرح والتعديل (٥٧/٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧٣/٩)، وتاريخ الإسلام (١١٩٨/٤)، وتهذيب التهذيب (٤٠٥/٩)

(٢) هو: حبيب بن أبي عمرة القصاب بياع القصب. وثقه ابن معين والنسائي وأحمد وقال أبو حاتم: صالح. ينظر: التاريخ الكبير (٣٢٢/٢)، وتهذيب التهذيب (١٨٨/٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١١/٢) (١٣٨٠)

(٤) هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر المعروف بالخلال (ت: ٣١١ هـ). فقيه حنبلي، من تصانيفه: ((الجامع لعلوم الإمام أحمد))؛ و ((العلل)) وغيرها. [طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ / ١٢؛ وتذكرة الحفاظ ٧/٣].


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

حديث عائشة رضى الله عنها وأرضاها فى قصة الأنصارى وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيه فسمعت أبا عبد الله يقول غير مرة وهذا حديث وذكر فيه رجلا ضعفه: طلحة.

وسمعته يقول غير مرة: واحد يشك أنهم فى الجنة، ثم أملى علينا الأحاديث فيه، وسمعته غير مرة يقول: هو يرجى لأبويه كيف يشك، وقال أبو عبد الله: إنما اختلفوا فى أطفال المشركين[1]

وسبب تضعيف الإمام أحمد له هو الفرد، الذي يطلق عليه الإمام أحمد النكارة.

وبريد بن أبي بردة، والذي قال عنه الإمام أحمد: يروي أَحَادِيث مَنَاكِير، فهو: بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، أبو بردة الكوفي، وثقه ابن معين والعجلي[2] والترمذي[3] وأبو داود وقال النسائي ليس به بأس وقال مرة ليس بذلك القوي وقال أبو حاتم ليس بالمتين يكتب حديثه وقال بن عدي صدوق وأحاديثه مستقيمة[4].

ولخص حاله ابن حجر في التقريب (٦٥٨)، فقال: ثقة يخطىء قليلا، وأما عن قول الإمام أحمد عنه أنه: يروي أحاديث مناكير، فقد قال ابن حجر: «وقال أحمد روى مناكير قلت احتج به الأئمة كلهم وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة»[5].

(١) (أحكام أهل الملل) للخلال [ص: ٣٦].

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجليّ (١٨١ - ٢٦١ هـ): مؤرخ للرجال، من حفاظ الحديث. له كتاب (الثقات) [ تاريخ بغداد (٥/ ٣٤٩)، والوافي بالوفيات (٧/ ٥١)، والأعلام للزركلي (١/ ١٥٦)].

(٣) هُوَ مَحْمَّدُ بنُ عِيْسَى بنِ يَزِيْدَ بنِ سَوْرَةَ بنِ السَّكَنِ الحَافِظُ، الإِمَامُ، التِّرْمِذِيُّ الضَّرِيرُ، مُصَنِّفُ (الجَامِعَ)، وَكِتَابَ (العِلَلِ)، وَغَيْرَ ذَلِكَ. سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٨).

(٤) ابن حجر، هدي الساري (ص: ٣٩٢)

(٥) ابن حجر، هدي الساري (ص: ٣٩٢)

فالمقصود عند الإمام أحمد بـ(المناكير): هي الأفراد المطلقة خاصة، وقد قال العقيلي (ت: **٣٢٢** هـ) عن هذا الحديث: (وأوله لا يحفظ إلا من هذا الوجه)[١].

وقد قال ابن عدي: «وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثًا أُنْكِره»[٢].

وأما طلحة بن يحيى: الذي قال عنه الإمام أحمد: «طَلْحَة بن يحيى أحب إِلَيّ من بريد بن أبي بردة»[٣].

وقال عنه في رواية المروذي: « طلحة بن يحيى، صالح الحديث»[٤].

فهو: طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد التيمى المدنى، وثقة ابن معين وغيره، وقال يحيى القطان: لم يكن بالقوي، وقال ابن معين أيضا: ما به بأس، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: صالح الحديث، وقال ابن معين – في رواية – والنسائي: ليس بالقوى.[٥]

ولخص حاله ابن حجر في التقريب، فقال: صدوق يخطئ.

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

لقد وافق الإمام أحمد على تضعيف الخبر: العقيلي وابن عبد البر، والذهبي، إذ ضعفوه بالتفرد:

أما العقيلي: فسبق ذكر كلامه عن نكارة هذا الحديث، وقد أخرجه في «الضعفاء» له.

وأما الإمام ابن عبد البر (ت: **٤٦٣** هـ): فقد ضعفه بالتفرد أيضًا، فقال: «وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الأدلة والإجماع، وطلحة بن يحيى ضعيف لا يحتج به، وهذا الحديث مما انفرد به فلا يعرج عليه»[٦] .

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير(٢/٢٢٦)
(٢) ابن عدي، الكامل (٣١٧٢)
(٣) «العلل» رواية عبد الله (١٣٨٠)
(٤) «العلل» رواية المروذي وغيره (٣٩٣)
(٥) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/٣٤٣)
(٦) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/٣٥٠- ٣٥١).


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وأما الإمام الذهبي (ت: : ٧٤٨هـ): فقد ضعفه بالتفرد أيضا، فقال: «رواه جماعة عن طلحة وهو مما ينكر من حديثه»[١]، وقال: «انفرد طلحة بأول الحديث، أما آخره فجاء من غير وجه»[٢].

د. القول الراجح

وللإجابة على هذا السؤال: نقوم بدراسة هذا الحديث، بتخريجه، وذكر الاختلاف فيه، والراجح من ذلك .

١- تخريج الحديث الذي أشار إليه الإمام أحمد

أما الحديث الذي أشار إليه الإمام أحمد: فهو حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ: «توفي صبي، فقلت: طوبى له، عصفور من عصافير الجنة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أولا تدرين أن الله خلق الجنة، وخلق النار، فخلق لهذه أهلا، ولهذه أهلا»[٣].

وقد ورد هذا الحديث بألفاظ شتى عند الحميدي[٤] وأحمد[٥] وغيرهم من طرق عن (طلحة بن يحيى، وفضيل بن عَمرو) كلاهما عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة، أم المؤمنين، ترفعه.

٢- الراجح:

أن الخبر ثابت، ولا وجه لتضعيفه، إن وجهة من ضعفوا الخبر، أبان عنها ابن الوزير (ت: ٥٤٣ هـ)، فقد قال: ولعل مسلما إنما أخرج الحديث لثبوت الشواهد على آخره، لكن في أوله زيادة مستقلة بحكم، فلم يكن لمثل طلحة بن يحيى أن يستقل بمثلها، ولا لنا أن نقبله في مثل ذلك اهـ[٦] .

فبان من هذا القول أن المأخذ في تضعيف الخبر ينصب على أمرين:

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٤/٤٦٢)
(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/٣٤٣)
(٣) مسلم (٦٨٦١).
(٤) «الحميدي» (٢٦٧)
(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٢٦١)، و ٦/ ٤١ (٢٤٦٣٣)
(٦) ابن الوزير، العواصم (٧/ ٢٥١-٢٥٢).


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أحدهما: خاص بالسند، وهو: ما قيل في تضعيف طلحة بن يحيى.

والثاني: خاص بالمتن، وهي: النكارة في متنه المعارض لصحيح الأخبار .

١- أما ما قيل في تضعيف طلحة بن يحيى:

فإنه على فرض الطعن فيه لم يتفرد به بل تابعه عليه فضيل بن عمرو عند مسلم كما سبق، ولعله لهذه النكتة صدر مسلم برواية فضيل ثم أردفها برواية طلحة .

وقد قال الإمام ابن عبد البر نفسه في (الاستذكار)، أنه متابع من فضيل، فعاد على ما قاله في التمهيد بالإبطال من كون طلحة قد تفرد به، قال رحمه الله: « وهو حديث رواه طلحة بن يحيى وفضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة»[١]

وقال أبو عبد الباري: هذا التعليل من الإمام أحمد لرواية ابن فضيل يرده أن ابن فضيل لم يتفرد به عن العلاء بل تابعه عليه جرير بن عبد الحميد عند إسحاق في مسنده (رقم ١٠١٦) وابن حبان (رقم ١٣٨) والمروزي (كما في التمهيد ١٠٥/١٨ ) من طريق جرير عن العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو به.

٢- وأما ما يخص ما قيل في نكارة متنه أي معارضته للأخبار الصحيحة، فيجاب عنه بإمكان الجمع بينه وبين الأحاديث المعارضة له وذلك عاى وجوه:

أولها : أنه من باب النهي عن الخوض في الغيب[٢]

ثانيها : أن ذلك كان قبل نزول الوحي بأنهم في الجنة[٣]

(١) ابن عبد البر، الاستذكار (١٠٩/٣ - ١١٠)

(٢) ينظر لذلك ما قاله ابن حبان في صحيحه (٣٤٨/١)، والنووي في شرحه لمسلم (٢٠٧/١٦)، و ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٧٨/٢-٧٩ )، و المناوي في فيض القدير (٣٥٨/١)

(٣) ينظر لذلك: ما قاله البيهقي في الاعتقاد ( ص ١٩٩-٢٠١ )، و ابن حزم في الفصل ( ٢/ ٣٨٥-٣٨٦ )، وعبيد الله المباركفوري في المرقاة ( ١٦٨/١ )


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ثالثها : أن الإنكار إنما على القطع للمعين، فهم في ذلك كالكبار بل هم تبع لهم، فكما لا يقطع بالجنة لمعين بدون دليل فكذلك لا يقطع للصغير على وجه التعيين وإن كان يقطع على الإجمال والإطلاق أنهم في الجنة[١].

ثالثاً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قَالَ أبي فِي حَدِيث وَكِيع عَن سُفْيَان عَن نسير عَن مُنْذر عَن بن الْحَنَفِيَّة الصَّفْقَة من قاتلها أجتيح مَا أَرَاهُ من حَدِيث نسير مَا أَرَاهُ إِلَّا من حَدِيث سعيد بن مَسْرُوق[٢]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه):

ينفي الإمام أحمد أن يكون (نسير) قد سمعه عن المنذر، وأن الذي سمعه عن المنذر (سعيد بن مسروق).

أما نسير: فهو: نسير بن ذعلوق الثورى مولاهم، أبو طعمة الكوفى، وثقه الدرقطني[٣]، والعجلي، وابن معين، ويَعقوب بن سُفيان [٤]، وخص حاله ابن حجر فقال: صدوق لم يصب من ضعفه[٥].

وأما المنذر: فهو: المنذر بن يعلى الثوري أبو يعلى الكوفي، وثقه ابن سعد وابن مَعِين والعجلي، وابن خراش، وابن حجر[٦].

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد:

لقد وافق جمهور أهل العلم الإمام أحمد فيما ذهب إليه من أن راوي الأثر عن المنذر الثوري هو سعيد بن مسروق، لا نسير؛ إذ أن أئمة الجرح والتعديل قد ذكروا أن (سعيد بن مسروق) من الرواة

(١) ينظر لذلك ما قاله ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢/ ٧٩ )، وطريق الهجرتين (ص ٦٥٢)

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١٤٣٨)

(٣) موسوعة أقوال الدارقطني (٣٦٧١)

(٤) تهذيب التهذيب (٧٦٥)

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٧١٠٧)

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٤) (٥٣١)، وتقريب التهذيب (٦٨٩٤)

عن المنذر الثوري، ولم يذكر أحد منهم أن نسير يروي عنه، وعليه فتثبت صحة كلام الإمام أحمد رحمه الله.

ج. القول الراجح

مما سبق يتبين صحة ما ذهب إليه الإمام أحمد ووافقه عليه أئمة أهل العلم من كون راوي الخبر السابق عن المنذر هو (سعيد بن مسروق) لا (نسير).

رابعاً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: قُلْتُ لِأَبِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَن عبد الْوَهَّاب عَن بن عُمَرَ مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حد من حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ مَا أُرَاهُ إِلَّا عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ بُخْت[1].

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه):

لقد استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه)؛ ليبين ترجيحه للوجه الذي أخرجه عبد الوهاب بن بخت، وهو الوجه الموقوف، كما سيأتي ذكره.

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد:

لقد وافق الإمام أحمد فيما ذهب إلي من ترجيح الوجه الموقوف، والذي يرويه عبد الوهاب بن بخت، جملة من أئمة الجرح والتعديل، قال البخاري: عن حبان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب، عن عبد الوَهَّاب، عن ابن عمر؛ من حالت شفاعته.

وعن أيوب، عن عبد الوَهَّاب، عن أبي هريرة، رضي الله عنه؛ للشهيد ست خصال.

وقال محمد بن عبد الرحمن: عن أيوب، عن محمد، عن عبد الوَهَّاب، عن أبي هريرة، رضي الله عنه؛ للشهيد ست خصال ولا أراه حفظه عن محمد.

(١) العلل ومعرفة الرجال (٥١٢٩)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وحديث وهيب أصح، وهو بعبد الوَهَّاب بن بخت أشبه[1].

قال ابن حجر: «وأخرج أبو داود أيضا وأحمد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال: خرج علينا ابن عمر فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفاً»[2]

ج. القول الراجح

ولمعرفة ذلك نقوم بدراسة هذا الحديث، بتخريجه، وذكر الاختلاف فيه، والراجح من ذلك

١- تخريج الحديث الذي أشار إليه الإمام أحمد

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة **٩/ ٤٦٥ (٢٨٦٦١)** قال: حدثنا عبدة، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الوَهَّاب، عن ابن عمر، قال: من حالت شفاعته دون حد من حدود الله، فقد ضاد الله في خلقه.

وأخرجه البخاري: قال البخاري: عن حبان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا أيوب، عن عبد الوَهَّاب، عن ابن عمر؛ من حالت شفاعته... الحديث[3]

وأخرجه أحمد **٢/ ٧٠ (٥٣٨٥)** قال: حدثنا حسن بن موسى. و« أَبو داود» **(٣٥٩٧)** قال: حدثنا أحمد بن يونس، كلاهما (حسن بن موسى، وأحمد بن يونس) قالا: حدثنا زهير، قال: حدثنا عمارة بن غزية، عن يحيى بن راشد عن ابن عمر مرفوعا.

٢- دراسة الاختلاف فيه

هذا الحديث مداره على: ابن عمر رضي الله عنهما.

١- فرواه عنه عبد الوهاب بن بخت موقوفا

أخرجه ابن أبي شيبة **٩/ ٤٦٥**

(١) البخاري «التاريخ الكبير» ٦/ ٩٧

(٢) فتح الباري ١٥/ ٩٣ (كتاب الحدود - باب كراهية الشفاعة في الحد)

(٣) البخاري «التاريخ الكبير» ٦/ ٩٧

(٢٨٦٦١) عن يحيى بن سعيد عن عبد الوهاب به، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٦/ ٩٧ عن أيوب عن عبد الوهاب به. قال الدارقُطني: رواه يحيى بن سعيد الأَنصاري، واختلف عنه؛ فقال أَبو حذيفة: عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن بخت، عن ابن عمر، عن النبي صَلى الله عَليه وسَلم.

وغيره يرويه عن يحيى بن سعيد، عن عبد الوَهَّاب بن بخت، عن ابن عمر، موقوفا.(١)

٢- ورواه عن ابن عمر يحيى بن راشد مرفوعا:

أخرجه أحمد ٢/ ٧٠ (٥٣٨٥) قال: حدثنا حسن بن موسى. و« أَبو داود» (٣٥٩٧) قال: حدثنا أحمد بن يونس، كلاهما (حسن بن موسى، وأحمد بن يونس) قالا: حدثنا زهير، قال: حدثنا عمارة بن غزية، عن يحيى بن راشد عن ابن عمر مرفوعاً

٣- الراجح

الراجح من الطريقين هو الطريق الموقوف، كما ذهب إلى ذلك الإمام البخاري، وأحمد، وابن حجر.

خامساً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ(٢) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ(٤) عَنْ عَلِيٍّ أَوِ الزُّبَيْرِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُنَا فَيُذَكِّرُنَا بِأَيَّامِ اللَّهِ فَقَالَ أَبِي مَا

(١) الدارقطني، العلل (٢٩٩٢)

(٢) هو: هشام بن أبي عبدالله سَنْبَرَ أبو بكر البصري الدَّسْتوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر مات سنة ١٥٤هـ. التقريب ( ٧٣٤٩).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تدرس مولاهم أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس من الثالثة من مراتب المدلسين مات سنة ١٢٦هـ.

(٤) هو: عبد الله بن سلمة، المرادي الكوفي، تابعي، وهو صدوق تغير حفظه [تهذيب التهذيب ٥ / ٢٤١] .


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أَرَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَمَةَ الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ عَمْرُو بْنُ مرّة أَظُنُّهُ رجلا آخر»[1]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) لنفي كون عبد الله بن سلمة، هو المرادي الكوفي الذي حدث عنه عمرو بن مرة وأبو إسحاق السبيعي

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

لقد وافق الإمام أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ)[2] الإمام أحمد في شكه في راوي الحديث عن علي أو الزبير، قال أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ) : «عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَمَةَ إِنْ كَانَ صَاحِبَ عَلِيٍّ، وَسَعْدٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ فَهُوَ الْمُرَادِيُّ الْجَمَلِيُّ يَرْوِي عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ وَيَرْوِي عَنْهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ»[3].

ج. القول الراجح

وللإجابة على هذا السؤال: نقوم بدراسة هذا الحديث، بتخريجه، وذكر الاختلاف فيه، والراجح من ذلك .

١- تخريج الحديث الذي أشار إليه الإمام أحمد:

قال الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ): «رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط بنحوه وأبو يعلى عن الزبير وحده ورجاله رجال الصحيح»[4].

فقد أخرجه أحمد ١/ ١٦٧ (١٤٣٧) قال: حدثنا كثير بن هشام، و«أَبو يَعلى» (٦٧٧) قال: حدثنا موسى بن محمد بن حيان، قال: حدثنا عبد الصمد، كلاهما

(١) العلل ومعرفة الرجال (٥٧٣٩)

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبو نعيم، الأصبهاني، حافظ، مؤرخ، من الثقات. من تصانيفه: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء «، و « معرفة الصحابة «، وغيرها. [طبقات الشافعية ٣ / ٧ - ٩، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤٥٣ - ٤٦٤، والأعلام ١ / ١٥٠، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٨٢] .

(٣) أبو نعيم، معرفة الصحابة (١/ ١١٥) (٤٥٠)

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد (٣١٤٥)

(كثير، وعبد الصمد) عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن سلمة، أو سلمة، عن علي، أو عن الزبير يرفعه.

٢- دراسة الاختلاف فيه:

هذا الحديث مداره على هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن سلمة، أو سلمة، عن علي، أو عن الزبير.

٣- الراجح:

مما سبق بيانه يتبين صحة ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل من نفيه أن يكون عبد الله بن سلمة الوارد في سند الخبر، هو المرادي الكوفي.

سادساً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: «قَالَ أبي بن جريج[1] يرويهِ يَعْنِي حَدِيث حْمنَة يَقُول حدثت عَن بن عقيل لم يسمعهُ وَيَقُول عَن مُحَمَّد بن عبد الله بن عقيل قلب اسْمه قَالَ يَقُولُونَ وَافقه النُّعْمَان بن رَاشد قَالَ بن جريج يروي عَن النُّعْمَان بن رَاشد وَمَا أرَاهُ إِلَّا سَمعه مِنْهُ والنعمان بن رَاشد لَيْسَ بِقَوي فِي الحَدِيث تعرف فِيهِ الضعْف»[2].

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) لنفي سماع ابن جريج لخبر حمنة من ابن عقيل

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

وافق الإمام البخاري الإمام أحمد فيما ذهب إليه من نفي سماع ابن جريج لهذا الخب عن ابن عقيل، قال البخاري: وقال غيره: عن ابن جريج، حدثت، عن ابن

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس مات سنة ١٥٠هـ أو بعدها. جامع التحصيل ص (٢٢٩)، والتقريب (٤٢٢١) وتعريف أهل التقديس ص (١٤١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٥٢٧١)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

عقيل[1].

ج. القول الراجح

وللإجابة على هذا السؤال: نقوم بدراسة هذا الحديث، بتخريجه، وذكر الاختلاف فيه، والراجح من ذلك .

١- تخريج الحديث الذي أشار إليه الإمام أحمد

جاء من طريق (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وشريك بن عبد الله، وزهير بن محمد) عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش ترفعه

أما رواية ابن جريج: فقد أخرجها عبد الرزاق (١١٤٩ و١١٧٤)، وأخرجها «ابن ماجة» (٦٢٢) قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الرزاق، إملاء علي من كتابه، وكان السائل غيري، قال: أخبرنا ابن جريج.

ورواية شريك بن عبد الله: أخرجها «ابن أبي شيبة» ١/١٢٨(١٣٧٣)، و«أحمد» ٦/٣٨١(٢٧٦٨٥) و٦/٤٣٩ (٢٨٠٢٣)، وأخرجها «البخاري» في «الأدب المفرد» (٧٩٧) قال: حدثنا عبد الرحمن بن شريك، قال: حدثني أبي.

ورواية زهير بن محمد: أخرجها أحمد ٦/٤٣٩(٢٨٠٢٢) قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو، قال: حدثنا زهير، يعني ابن محمد الخراساني، وأخرجها «أبو داود» (٢٨٧) قال: حدثنا زهير بن حرب، وغيره، قالا: حدثنا عبد الملك بن عمرو، قال: حدثنا زهير بن محمد، و«الترمذي» (١٢٨) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا زهير بن محمد.

٢- دراسة الاختلاف فيه

هذا الحديث مداره على: ابن عَقيل، عن إِبراهيم بن محمد بن طلحة بن عُبيد الله، القرشي، التَّيمي.

١- فرواه ((شَريك، و زُهَير بن محمد،

(١) البخاري، التاريخ الكبير (١/٣١٥)

وعُبيد الله بن عَمرو)) عنهما عن عِمران بن طلحة، عن أُمهِ حَمنَة بِنتِ جَحش.

٢- ورواه عبد الرزاق: عن ابن جُريج عنهما عن عَمِّه عمر بن طلحة، عن أُمهِ حَمنَة بنت جَحش.

٣- الراجح

هو الطريق الأول؛ قال بذلك البخاري في التاريخ الكبير [١]، وقال بذلك ابن حجر، فقال: عمر بن طلحة بن عبيد الله التيمي عن أم حبيبة في الاستحاضة وعنه إبراهيم بن محمد بن طلحة قاله بن جريج عن بن عقيل عن إبراهيم وقال زهير بن محمد وغير واحد عن بن عقيل عن إبراهيم عن عمه عمران بن طلحة عن أمة حمنة بنت جحش وهو المحفوظ[٢].

وقال بذلك ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ)، قال: إلا أن ابن جريج قال :» عمر بن طلحة»، والصحيح :»عمران بن طلحة»[٣].

وقال بذلك الدارقطني، قال: وخالفه عبيد الله بن عمرو، وشريك، وابن جريج، وعمرو بن ثابت، وزهير بن محمد، وإبراهيم بن أبي يحيى، رووه عن ابن عقيل، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش، وهو الصحيح[٤].

وقال بذلك الترمذي، قال: والصحيح: «عمران بن طلحة»، وهو موافق لما قاله الإمام أحمد، من قول ابنه عبد الله بن أحمد، قال: «قَالَ أبي ابن جريج يرويهِ يَعْنِي حَدِيث حَمْنَة يَقُول حدثت عَن بن عقيل لم يسمعهُ وَيَقُول عَن مُحَمَّد بن عبد الله بن عقيل قلب اسْمه قَالَ يَقُولُونَ وَافقه النُّعْمَان بن رَاشد قَالَ بن جريج يروي عَن النُّعْمَان بن رَاشد وَمَا أرَاهُ إِلَّا سَمعه مِنْهُ والنعمان بن رَاشد لَيْسَ بِقَوي

(١) البخاري، التاريخ الكبير (٩٩٣)
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٧/٤٦٥).
(٣) ابن دقيق العيد، الإمام (٣/٤٠٩)
(٤) الدارقطني، علله (٤٠٦٧)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

فِي الحَدِيث تعرف فِيهِ الضعْف»[1] .

مما يبين أن ابن جريج لم يسمعه من ابن عقيل؛ فبان أن ابن جريج لم يسمعه إلا من النعمان بن راشد، ولم يسمعه من ابن عقيل، وهذا مما يعل الطريق الثاني، ويصوب القول الأول؛ من أن هذا الحديث قد جاء من طريق ابن عَقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عُبيد الله، القرشي، التَّيمي عن عِمران بن طلحة، عن أُمهِ حَمنَة بِنتِ جَحش ترفعه.

## المبحث الثاني
## مواضع استعمال لفظة (ما أراه) في باب الجرح والتعديل ومعرفة الرجال

أولا- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: « سَمِعت أبي يَقُول شيخ يحدث عَنهُ عَبَّاس بن الْفضل يُقَال لَهُ سُلَيْمَان أَبُو مُحَمَّد وَهُوَ القافلائي يحدث عَن الْحسن وَمُحَمّد فِي الْقرَاءَات قَالَ مَا أَرَاهُ إِلَّا ضَعِيف الحَدِيث قَالَ أبي زَعَمُوا أَنه كَانَ يَجِيء إِلَى حَمَّاد بن سَلمَة فَيَقُول حَمَّاد حَدثنَا قيس بن سعد عَن عَطاء قَالَ فيكتبه ثمَّ يَقُول أَنا قد سمعته من عَطاء قَالَ أبي وَكَانَ قد سمع من عَطاء مَا أَرَاهُ إِلَّا لَيْسَ بِشَيْء»[2]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) لتضعيف سليمان أبي محمد القافلائي وإثبات تدليسه وكذبه، قال ابن حجر: « هذا يقتضي التدليس إن كان كذب في دعواه»[3]، وقد قال الإمام أحمد في موضع آخر: سليمان أبو محمد القافلائي، عَنِ ابن سيرين ضعيف[4].

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا

(١) العلل ومعرفة الرجال (٥٢٧١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١٦٨١)
(٣) ابن حجر، لسان الميزان (١٥٧/٤)
(٤) ابن حجر، لسان الميزان (١٥٧/٤)

الإمام أحمد

لقد وافق جمهور أهل العلم الإمام أحمد رحمه الله في تضعيف سليمان أبي محمد القافلائي وإثبات كذبه وتدليسه.

وسليمان هو: سليمان بن أبي سليمان أبو الربيع، قال الذهبي: «بصري يروي الموضوعات. روى عن عطاء، وَالحسن»[١]، متروك الحديث بصري مقل.

وقد روى عباس عن يحيى بن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن المديني: كان ضعيفا ضعيفا ليس بشيء، وقال النَّسَائي: متروك، وقال العجلي: ضعيف الحديث، وقال النَّسَائي في التمييز: ليس بثقة، وَلا يكتب حديثه.[٢]

ثانياً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: قَالَ أبي مَا أعلم خَالِدا يَعْنِي الْحذاء سمع من الْكُوفِيّين من رجل أقدم من أبي الضُّحَى وَقد حدث عَن الشّعبِيّ وَمَا أرَاهُ سمع مِنْهُ[٣].

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) في هذا السياق لنفي سماع خالد الحذاء من الشعبي.

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

لقد ذهب الإمام أحمد إلى أن خالد الحذاء لم يسمع الشعبي، وفي مواطن أخرى نفى أيضا سماعه من غيره: كأبي العالية، وأبي عثمان النهدي، وعراك بن مالك، قال أحمد: لم يسمع من أبي العالية[٤].

وقال عبد الله: قال أبي: كنا عند سليمان بن حرب، فذكرنا المسح على الخفين فذكرنا أحاديث، فجعل سليمان بن حرب يقول: ذا لا يحتمل، وذا ما

(١) الذهبي، الميزان (١٥٨/٤)
(٢) ابن حجر، لسان الميزان (١٥٧/٤)
(٣) العلل ومعرفة الرجال (١٨٦٤)
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٢٤/٣)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أدري. قلنا: أيش عندك؟ قال: خالد عن أبي عثمان، عن عمر قال: يمسح حتى يأوي إلى فراشه. قلنا: خالد لم يسمع من أبي عثمان شيئًا، يقول ذلك بعض الناس، ويروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه كان يوقت ويقول خالد، عن أبي عثمان، كأنه لم يرض منه بذلك.[١]

وقد وافق الإمام أحمد على ذلك: الإمام العلائي (ت: ٧٦١ هـ) الذي ساق قول الإمام أحمد في نفيه لسمع خالد الحذاء من الشعبي وغيره، فقال: « خالد بن مهران الحذاء قال أحمد بن حنبل ما أراه سمع من الكوفيين من رجل أقدم من أبي الضحى وقد حدث عن الشعبي وما أراه سمع منه وعن أحمد أيضا قال لم يسمع خالد الحداء من أبي عثمان يعني النهدي شيئا ولا من أبي العالية وروي عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك حديث حولي مقعدي نحو القبلة وكأنه وهم من بعض الرواة عنه بينهما خالد بن الصلت وهو صاحب القصة مع عمر بن عبد العزيز وقول عراك حينئذ»[٢].

ووافقه كذلك الإمام ابن حجر، والذي لخص حاله، بأن قال: ثقة كان يرسل.[٣]

ثالثاً– السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: سَأَلت يحيى بن معِين عَن إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ فَقَالَ قَدْ كَتَبْتُ عَنْهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنِ الشُّيُوخِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَسِمَاكٍ وَبَيَانٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ سَأَلْتُ أَبِي فَقَالَ مَا أَرَاهُ إِلا صَدُوقًا[٤].

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه):

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) للحكم على إسماعيل بن مجالد بن سعيد، بأنه كان صدوقًا، وإسماعيل بن مجالد،

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣٥٦٥)

(٢) العلائي، جامع التحصيل (١٦٩)
(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (١٦٨٠)
(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣٩٠٥)

هو: شيخ يحيى بن معين[١].

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد:

وقد وافق الإمام أحمد بن حنبل حكم الإمام البخاري، فقد قال عنه البخاري: صدوق[٢]

وعثمان بن أبي شيبة، الذي قال: كان ثقة وصدوقا، وليس به بأس، والإمام ابن حجر، والذي لخص حاله في التقريب، فقال: صدوق يخطىء[٣].

قال أبو زرعة وسط ليس ممن يكذب[٤]

وقال النسائي ليس بالقوي[٥]

وقريب من ذلك ما قاله عنه ابن شاهين، والذي قال: صالح والعجلي، والذي قال: ليس بالقوي، وابن عدي، والذي قال: هو خير من أبيه ويكتب حديثه[٦]

ج. أئمة الحديث الذين خالفوا الإمام أحمد

خالف الإمام أحمد في حكمه على إسماعيل بن مجالد الإمام الدارقطني، والذي قال: لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ[٧].

وقال أبو الفتح الأزدي غير حجة، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وهو مذموم، وقال ابن حبان: يخطئ[٨].

رابعاً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قال عبد الله بن أحمد: « سَأَلت أبي عَن مُحَمَّد بن الْحسن بن أبي يزِيد الْهَمدَانِي[٩] قَالَ مَا أرَاهُ يسوى شَيْئا كَانَ ينزل عِنْد

(١) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (٣٧)
(٢) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (٣٧)
(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٧٦)
(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال (١/٢٤٦)
(٥) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (٣٩)
(٦) علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٠٠)
(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام (٤/٨١٣)
(٨) علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٠٠)
(٩) هو: محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني بالسكون [ثم المعشاري] أبو الحسن الكوفي نزيل واسط ضعيف من التاسعة. تقريب التهذيب (٥٨٢٠)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مَقَابِر الخيزران جعل يحدثنا بِأَحَادِيث يَجِيء بهَا كَمَا يحدث بهَا بن أبي زَائِدَة وَأَبُو مُعَاوِيَة»[١].

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد هذه اللفظة هنا في باب الجرح، توهينا منه لحال محمد بن الحسن، وكان الإمام أحمد قد أشار إلى ذلك في موضع آخر من كتاب (العلل ومعرفة الرجال)، فقد قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: محمد بن الحسن الهمداني، ضعيف الحديث[٢].

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

وافق جمهور علماء الجرح والتعديل الإمام أحمد فيما ذهب إليه من جرح محمد بن الحسن، قال أبو حاتم: ليس بالقوي[٣] قَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ[٤]، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: كَانَ يكذب[٥]، وفي موضع آخر قال: ولم يكن بثقة[٦]، وقال أبو داود: ضعيف[٧]، وقال الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ): واه جدا[٨].

ج. أئمة الحديث الذين خالفوا الإمام أحمد:

لم يخالف الإمام أحمد أحد من العلماء في توهينه لشأن محمد بن الحسن.

د. القول الراجح:

مما سبق نقله من أقوال الإمام أحمد، وسائر علماء الجرح والتعديل، يتبين صواب الإمام أحمد رحمه الله فيما ذهب إليه من جرحه لمحمد بن الحسن.

سادساً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/٢٩٩) (٥٣٢٨).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٤٧٢٤).
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٥١٤)
(٤) ابن عدي، الكامل (٧/٣٧٤)
(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام (٤/١١٩٢).
(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٥١٤)
(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٥١٤)
(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٩/٣٠٤).

قال عبد الله بن أحمد: «سَأَلت أبي عَن عَليّ بن غراب الْمحَاربي[١] فَقَالَ لَيْسَ لي بِهِ خبر سَمِعت مِنْهُ مَجْلِسا وَاحِدًا وَكَانَ يُدَلس وَمَا أَرَاهُ إِلَّا كَانَ صَدُوقًا»[٢].

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) في هذا الموضع في سياق حكمه على الراوي (علي بن غراب المحاربي)، بأنه كان صدوقًا، وفي موضع آخر زاد الإمام أحمد في حكمه على (علي بن غراب): أنه كان يدلس، قال أبو بكر المروذي: وسئل عن علي بن غراب؛ فقال: كان حديثه حديث أهل الصدق[٣].

وقال مهنا بن يحيى: سألت أحمد عن علي بن غراب، فقال: كوفي قد رأيته جاء إلى هشيم. قلت: جاء إلى هشيم يسمع منه؟ قال: لا، جاء يسلم عليه. قلت: كيف هو؟ قال: ليس له حلاوة[٤].

وجاء في الجرح والتعديل: عن عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن علي بن غراب المحاربي فقال: سمعت منه مجلساً واحداً وكان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقاً[٥].

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

وقد وافق الإمام أحمد فيما ذهب إليه من الحكم على (علي بن غراب) بأ،ه كان صدوقًا، جملة من أئمة الجرح والتعديل، منهم:

١- الإمام أبو حاتم: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن علي بن غراب، فقال: لا بأس به.[٦]

(١) هو: علي بْن غراب، أَبُو الحسن المحاربي، أخذ عَن عبيد اللَّه بْن عُمَر العمري، وإسماعيل بْن مسلم، وغيرهم. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/٥٠٢) (٦٣٧١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٥٣١٨).

(٣) «العلل» رواية المروذي وغيره (١٤٧)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٢/٤٦)

(٤) المزي، تهذيب الكمال (٢١/٩٣)

(٥) الجرح والتعديل (٦/٢٠٠)

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/٢٠٠)، (١٠٩٩).


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

٢- الإمام ابن معين (ت: ٢٣٣هـ)[١]: قال عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)[٢]: وسألته، يعني يحيى بن معين، عن علي بن غراب كيف هو؟ قال: هو المسكين صدوق[٣].

وقال أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧١ - ٢٨٠ هـ)[٤]: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن بعلي بن غراب بأس، ولكنه كان يتشيع[٥]. وقال: وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول: علي بن غراب، ثقة[٦] .

٣- الإمام أبو زرعة (ت: ٢٦٤ هـ) [٧]: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)[٨]: قلت لأبي زرعة: علي بن غراب، أحب إليك أو علي بن عاصم، فقال علي بن غراب هو صدوق عندي،

(١) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله. من تصانيفه: ((التاريخ والعلل))؛ و ((معرفة الرجال)) [تهذيب التهذيب ١١ / ٢٨٠ - ٢٨٨، وتذكرة الحفاظ ٢ / ١٦]

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، كان لهجًا بالسنة، بصيرًا بالمناظرة. من مصنفاته « الرد على الجهمية « و « مسند « كبير. [السير للذهبي ١٣ / ٣١٩ - ٣٢٦، طبقات الشافعية ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٦].

(٣) الدارمي، تاريخه (٦٣٩)

(٤) هو: أَحْمَد بْن أبي خيثمة زهير بْن حرب بْن شداد، أبو بَكْر النَّسائيّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيّ الحافظ، صاحب التاريخ المشهور. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٤٤)، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٨١)

(٥) البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد (١٢/ ٤٦)

(٦) المزي، تهذيب الكمال (٢١/ ٩٣)

(٧) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زُرعَة، الرازي. محدث، حافظ، من تصانيفه: « مسند «. [تهذيب التهذيب ٧ / ٣٠، وطبقات الحنابلة ١ / ١٩٩، وتاريخ بغداد ١٠ / ٣٢٦].

(٨) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم بن إدريس، شيخ الإسلام، أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) ثقة حافظ من كبار حفاظ الحديث. من تصانيفه: « الجرح والتعديل «؛ « والتفسير « عدة مجلدات؛ و « الرد على الجهمية «. [تذكرة الحفاظ ٣ / ٤٦؛ وطبقات الحنابلة ٢ / ٥٥].

وأحب إلي من علي بن عاصم[١].

٤- الإمام ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ)[٢]: قال: «صدوق وكان يدلس»[٣].

ج. أئمة الحديث الذين خالفوا الإمام أحمد

١- الإمام الجوزجاني (ت: ٢٥٩ هـ)[٤] : والذي خالف ما ذهب إليه الإمام أحمد . قال: ساقط[٥].

٢- الإمام ابن حبان (ت: ٣٥٤ هـ)[٦] : قال ابن حبان: «حدث بالأشياء الموضوعة، فبطل الاحتجاج به، وكان غاليا في التشيع»[٧].

فخالف ما ذهب إليه الإمام أحمد من حكمه على الراوي (علي بن غراب المحاربي) بأنه صدوق.

د. القول الراجح

١- أما ما قاله الجوزجاني فيه، فقد قال الخطيب البغدادي: « : أظن إبراهيم طعن عليه لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيع، وأما

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٠)، (١٠٩٩)

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكناني العسقلاني، (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) المصري المولد والمنشأ والوفاة، الشهير بابن حجر، من كبار الشافعية. كان محدثًا فقيهًا مؤرخًا. من تصانيفه: «فتح الباري شرح صحيح البخاري». [الضوء اللامع ٢ / ٣٦؛ والبدر الطالع ١ / ٨٧؛ وشذرات الذهب ٧ / ٢٧٠].

(٣) ابن حجر، التقريب (٤٧٨٣)

(٤) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، أحد أئمة الجرح والتعديل، ومن أصحاب الإمام أحمد. توفي سنة (٢٥٩هـ)، أو (٢٦٦هـ).من تصانيفه: له جزءان مسائل عن الإمام أحمد، وكتاب « أحوال الرجال « في الجرح والتعديل. [طبقات الحنابلة ١ / ٩٨، تهذيب الكمال ٢ / ٢٤٤] .

(٥) الجوزجاني، أحوال الرجال (٥٩)

(٦) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، البستي. محدث، مؤرخ، عالم بالطب والنجوم. من مصنفاته: «صحيح ابن حبان في الحديث، و « روضة العقلاء « في الأدب؛ و « الثقات « . [طبقات الشافعية ٢ / ١٤١، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٢٥؛ وشذرات الذهب ٣ / ١٦] .

(٧) ابن حبان، المجروحين (٢/١٠٥)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

روايته، فقد وصفوه بالصدق»[١]

٢- وما قاله عنه ابن حبان، فهو من باب الإفراط. فقد قال ابن حجر: «صدوق يدلس، أفرط ابن حبان في تضعيفه»[٢]

وعليه فيرجح ما قاله الإمام ابن حنبل في حال (علي بن غراب المحاربي)، والذي وافقه عليه جمهور أهل العلم من أئمة الجرح والتعديل.

سابعاً- السياق الذي استعملت فيه لفظة (ما أراه)

قَالَ أبي حدث شريك عَن مُغيرَة عَن شباك أَن شريحا أجَاز نِكَاح وَصِيّ وَصِيّ فَرده عَلَيْهِ جارنا عَامر أَبُو أبي عُبَيْدَة فَقَالَ يَا أَبَا عبد الله إِنَّمَا هُوَ سماك قَالَ أبي وَأَخْطَأ شريك فِيهِ إِنَّمَا هُوَ سماك فَقَالَ شريك وَالله مَا أَرَاهُ يدْرِي مَا شباك من سماك[٣]

أ. سبب استعمال الإمام أحمد للفظة (ما أراه)

استعمل الإمام أحمد لفظة (ما أراه) في هذا الموضع؛ لتهوين أمر (شريك بن عبد اللَّه بن أبي شريك النخعي)، وقد وافق هذا جملة من أقوال أخرى للإمام أحمد في جرحه لـ (شريك بن عبد اللَّه بن أبي شريك النخعي)، فقد قال في موضع آخر عنه: وكان شريك لا يبالي كيف حدَّث.[٤]

وقال مرة: كان يحدث الحديث بالتوهم[٥]، ولما سأل معاوية بن صالح الإمام أحمد: يحتج به؟؛ قال الإمام أحمد: لا تسلني عن رأي في هذا[٦].

ب. أئمة الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد

وافق جملة من العلماء الإمام أحمد على ما ذهب إليه من توهين أمر شريك، منهم: الإمام يحيى بن سعيد القطان: قال

(١) البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد (٤٦/١٢)
(٢) ابن حجر، التقريب (٤٧٨٣)
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٨٠) (٤٢٦٦)
(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢٦١١)
(٥) المعرفة والتاريخ (١٦٨/٢)
(٦) العقيلي، الضعفاء (١٩٤/٢)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ابن مَعِين ولم يكن شريك عند يحيى يعني القطان بشيء[١]

ويعقوب بن شيبة: قال: شريك صدوق ثقة سيء الحفظ جدا[٢].

والجُوزْجَانِيُّ: قال: شريك سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل[٣].

ج. أئمة الحديث الذين خالفوا الإمام أحمد

الإمام العجلي، والذي وثق (شريك بن عبد الله) [٤].

د. أئمة الحديث الذين اختلف قولهم حينا بمتابعة الإمام أحمد تارة بمخالفته

وهو الإمام ابن معين، والذي اختلف قوله حينا بتوثيق (شريك)، وحينا بجرحه، فنقل عن الإمام ابن معين توثيقه: قال ابن مَعِين ولم يكن شريك عند يحيى يعني القطان بشيءٍ وهو ثقة ثقة[٥].

قال يزيد بن الهيثم، عَن ابن مَعِين شريك ثقة وهو احب إلي من أبي الأَحوص وجرير وهو يروى عن قوم لم يرو عنهم سفيان الثوري[٦].

ونقل عنه أيضًا تجريحه: قال يحيى: أتيته بالكوفة فأملى علي، فإذا هو لا يدري، يعني شريك[٧]

ه. القول الراجح

والراجح من أقوال العلماء في حال (شريك بن عبد الله) هو التوسط بين إثبات تمام العدالة له، وبين إسقاطه، بل رتبته وسط بين الاثنين مع ميل لزيادة التجريح في حقه .

وهو ما عبر عنه الإمام ابن حجر في كتابه «التقريب»، بقوله: « شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق يخطىء

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٤)
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥)
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥)
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٤)
(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٤)
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٤)
(٧) العقيلي، الضعفاء (٢/ ١٩٣)


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع»[١]

وهذا ما ظهر في نقل عن ابن معين، وقد ذكرنا سابقا أنه قد ورد عن ابن معين القول بتوثيقه، ونقل عنه القول بتوهينه إلا أنه نقل عنه قول، يجمع فيه بين المرتبتين، ويتوسط بينهما.

قال أبو يعلى: قلت لابن مَعِين أيما احب اليك جرير، أَو شريك قال جرير قلت فشريك، أَو أبو الأحوص قال شريك ثم قال شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط[٢].

وكذلك قال معاوية بن صالح، عَن ابن مَعِين شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه[٣]

وهو ما ذهب إليه الإمام النسائي، الذي قال: ليس به بأس[٤].

والتوسط في حاله هو ما ذهب إليه ابن أبي حاتم، وابن عدي، قال ابنُ أبي حَاتِم قلت لابي زُرْعَة شريك يحتج بحديثه قال كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحيانا فقال له فضلك الصائغ أنه حدث بواسط باحاديث بواطيل فقال أبو زُرْعَة لا تقل بواطيل قال عبد الرحمن وسألت أبي عن شريك، وأبي الأَحوص أيهما أحب إليك قال شريك وقد كان له أغاليط[٥].

قال ابنُ عَدِي: في بعض ما لم اتكلم عليه من حديثه مما امليت بعض الانكار والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف[٦].

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٧٨٧)
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٤)
(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٤)
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥)
(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥)
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٥)

## الخاتمة والنتائج

١- من المصطلحات الحديثية، التي استعملها الإمام أحمد في كتاب (العلل ومعرفة الرجال) هي لفظة (ما أراه)

٢- تنوع استعمال الإمام أحمد لمصطلح (ما أراه)، فتارة يستعمله في باب تعليل الأخبار، وتارة يستعمله في باب الحكم على الرجال

٣- باستقراء كتاب (العلل ومعرفة الرجال)، فإن المواطن التي استخدم فيها الإمام أحمد هذا المصطلح، قد بلغت عدتها ثلاثة عشر موضعًا؛ سبعة منها في باب تعليل الأخبار، والستة الباقية في باب الحكم على الرجال

٤- ظهر من خلال مقارنة أقوال الإمام أحمد مع غيره من أئمة العلل والجرح والتعديل؛ موافقة الإمام أحمد لجمهور أهل العلم فيما ذهب إليه في بابي تعليل الأخبار، أو الحكم على الرجال

٥- كشفت الموازنة بين أقوال الإمام أحمد في الخبر أو الراوي الواحد؛ اتفاق قول الإمام أحمد في تعليله للأخبار والحكم على الرجال في سائر المصنفات الحديثية، سواء ما كان منها قاصر على جمع أقواله، أو كان مصنفًا جامعًا لأقوال سائر أئمة الجرح والتعديل.

وهذا بالتالي يدل على ثبات حكمه على الأخبار والرجال، وعدم تغير اجتهاده، كما وقع لغيره من أئمة الجرح والتعديل، كالإمام ابن معين مثلاً

٦- لم نجد اختلاف النقل عن الإمام أحمد بين تلاميذه في سائر سؤالاتهم ورواياتهم، وهذا دليل على ما اختص به المذهب الحنبلي عامة، وأقوال الإمام أحمد خاصة من إحكام التوثيق

٧- أورد الإمام أحمد في كتابه المسند بعض الأحاديث، التي أعلها في كتابه العلل، مما يكشف أن منهج الإمام أحمد في كتابه المسند لم يكن هو التصنيف في الصحيح المجرد، وإنما كان منهجه هو جمع أكبر قدر ممكن من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في ديوان واحد


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

## المصادر والمراجع

١. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١، ١٤٢١ – ٢٠٠٠

٢. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم. يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (ت٩٠٩هـ). تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٣. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي. ط١، ٢٠٠٣ م

٤. تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م

٥. تقريب التهذيب. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). المحقق: محمد عوامة. دار الرشيد – سوريا. ط١، ١٤٠٦ – ١٩٨٦

٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب. ١٣٨٧ هـ

٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت٧٤٢هـ). المحقق: د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠

٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت٧٤٢هـ). المحقق: د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠

٩. الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند. دار إحياء التراث العربي - بيروت. ط١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

١٠. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ). المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني. مكتبة المنار - الزرقاء. ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١١. سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ). المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة : الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م

١٢. الضعفاء الكبير. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت٣٢٢هـ). المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار المكتبة العلمية - بيروت. ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٣. العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الله عليه وسلم. القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت٥٤٣هـ). قدم له وعلق عليه: محب الدين الخطيب رحمه الله. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية. ط١، ١٤١٩هـ

١٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ). المحقق: حسام الدين القدسي. مكتبة القدسي، القاهرة. ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

١٥. معرفة الصحابة. المؤلف : أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى : ٤٣٠هـ). تحقيق : عادل بن يوسف العزازي. الناشر : دار الوطن للنشر – الرياض. الطبعة : الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

١٦. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. المؤلف : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى : ٣٨٥هـ). جمع وإعداد: مجموعة من المؤلفين: الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل. ط١. عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان.. ٢٠٠١ م

١٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. ط١، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

١٨. هدي الساري (مقدمة فتح الباري). أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. دار المعرفة – بيروت. ١٣٧٩هـ.